وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 13 Oct, 2024

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

النفط يسجل ثاني مكاسب أسبوعية وسط مخاوف الطلب وتزايد المخاطر الجيوسياسية

الرياض

استقرت أسعار النفط على انخفاض في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، لكنها ارتفعت للأسبوع الثاني على التوالي حيث وزن المستثمرون عوامل مثل الاضطرابات المحتملة في الإمدادات في الشرق الأوسط وتأثير إعصار ميلتون على الطلب على الوقود في فلوريدا.

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 36 سنتا أو 0.45% عند 79.04 دولارا للبرميل. بتوقيت شرق الولايات المتحدة. انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 29 سنتا أو 0.38% إلى 75.56 دولارا للبرميل. ومع ذلك، ارتفع كلا المعيارين خلال الأسبوع بأكثر من 1%. ورفع مديرو الأموال صافي مراكزهم الطويلة على خام برنت بمقدار 123226 عقدا إلى 165008 عقود في الأسبوع المنتهي في 8 أكتوبر، وفقا لبورصة لندن.

وقال كبير الاقتصاديين في ماتادور إيكونوميكس تيم سنايدر في مذكرة يوم الجمعة: "يمكن للأسواق أن تشعر بالتوتر، حيث تفكر إسرائيل في حجم وشكل ردها على الهجوم الصاروخي الهائل الذي شنته إيران. وإذا دمرت إسرائيل البنية التحتية للنفط والغاز في إيران، فسترتفع الأسعار".

وارتفعت أسعار النفط الخام حتى الآن هذا الشهر بعد أن أطلقت إيران أكثر من 180 صاروخا على إسرائيل في الأول من أكتوبر، مما أثار احتمالات الانتقام من منشآت النفط الإيرانية. ولم ترد إسرائيل بعد.

وقال جون كيلدووف، الشريك في أجين كابيتال في نيويورك: "75 دولارا للبرميل لخام غرب تكساس الوسيط هو نوع من منطقة القيمة العادلة للتوترات المتصاعدة". وقال وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت إن أي ضربة ضد إيران ستكون "قاتلة ودقيقة ومفاجئة". وقال جيوفاني ستونوفو، المحلل في يو بي إس: "نحن بحاجة إلى الانتظار لنرى كيف سترد إسرائيل، لكنني أعتقد أنه حتى تلك النقطة ستحتفظ سوق النفط بعلاوة المخاطر". وتدعم إيران عدة مجموعات تقاتل إسرائيل، بما في ذلك حزب الله في لبنان وحماس في غزة والحوثيين في اليمن.

وتسبب الإعصار ميلتون في إلحاق أضرار جسيمة بالأسعار، حيث ضرب المحيط الأطلسي يوم الخميس بعد أن قطع مسارًا مدمرًا عبر فلوريدا، مما أسفر عن مقتل 10 أشخاص على الأقل وترك الملايين بدون كهرباء.

وكانت الولاية تعاني من نقص البنزين في وقت سابق من الأسبوع مع قيام السائقين بتخزين الوقود قبل الإعصار، حيث نفد الوقود من نحو ربع محطات البنزين البالغ عددها 7912 محطة في فلوريدا بحلول صباح الأربعاء، ولكن الدمار قد يستمر في تقليص استهلاك الوقود في أعقاب الإعصار. وتعد فلوريدا ثالث أكبر مستهلك للبنزين في الولايات المتحدة، ولكن لا توجد مصافٍ في الولاية، مما يجعلها تعتمد على الواردات المنقولة عبر البحار. وقال ييب جون رونغ، استراتيجي السوق في آي جي، إن التحفظات بشأن مخزونات الخام المرتفعة والتيسير النقدي التدريجي المحتمل من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ساعدت أيضًا في تعليق الارتفاع الأخير في أسعار النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وعلى صعيد العرض، قالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا يوم الجمعة إنها أعادت إنتاج النفط إلى مستويات ما قبل أزمة البنك المركزي في البلاد حيث بلغ 1.25 مليون برميل.
وفي الوقت نفسه، ربما أثر تراجع أرباح الربع الثالث لشركات النفط الكبرى أيضا على معنويات المستثمرين، حيث قالت شركة النفط البريطانية العملاقة بي.بي يوم الجمعة إن هوامش التكرير الضعيفة بسبب تباطؤ الطلب العالمي على الوقود وانخفاض تداول النفط، أثرت على أرباح الربع الثالث بنحو 600 مليون دولار.وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، استقرت أسعار النفط على انخفاض يوم الجمعة على الرغم من استمرار مخاوف انقطاع الإمدادات حيث قام المتداولون بتقييم تأثير إعصار ميلتون على إنتاج النفط الأمريكي والتوترات المستمرة في الشرق الأوسط. وفي الولايات المتحدة، قطع إعصار ميلتون مسارًا مدمرًا عبر فلوريدا، مما أسفر عن عدد من الوفيات وترك الملايين بدون كهرباء. وحذرت السلطات من أن الأمر قد يستغرق أيامًا لتقييم المدى الكامل للأضرار، لكن الدمار قد يضعف استهلاك الوقود في أكبر منتج ومستهلك للنفط في العالم.

ومع ذلك، خلال الأسبوع، كان كلا المعيارين متجهين إلى مكاسب بنحو 1%، وهو الأسبوع الإيجابي الثاني على التوالي، مع استمرار دعم أسواق النفط للمخاوف بشأن تصعيد الصراعات بين إسرائيل وحماس وحزب الله.

وشنت إسرائيل ضربات مدمرة على أهداف لحزب الله في لبنان الأسبوع الماضي، مما قلل من احتمالات وقف إطلاق النار، حتى مع تقارير تفيد بأن الجماعة العسكرية تسعى إلى خفض التصعيد. وتخشى الأسواق أن يؤدي تصعيد الصراع إلى تعطيل إمدادات النفط في الشرق الأوسط.

وقال محللون بنك آي ان جي، في مذكرة "ينتظر السوق أي رد إسرائيلي محتمل ضد إيران بسبب الهجمات الصاروخية. وفي حين كانت الولايات المتحدة ودول الخليج الأخرى تدفع إسرائيل إلى عدم استهداف البنية التحتية للنفط، لا يمكن استبعاد هذا تمامًا". وعلى صعيد البيانات، أعلنت شركة خدمات حقول النفط بيكر هيوز يوم الجمعة أن عدد الحفارات الأسبوعية في الولايات المتحدة ارتفع بمقدار اثنين إلى 481. كما تلقى السوق دعمًا من إمكانية اتخاذ المزيد من تدابير التحفيز من أكبر مستورد للنفط الصين، بعد أن دعا وزير مالية البلاد إلى إحاطة بالسياسة المالية يوم السبت.

وكانت الأسواق مخيبة للآمال في الغالب بسبب التدابير التي تم الكشف عنها في أواخر سبتمبر، لكن الأسواق تتوقع الآن أن تعلن بكين عن إنفاق جديد بقيمة 2 تريليون إلى 3 تريليونات يوان (280-420 مليار دولار).
وتعرضت أسعار النفط لضغوط بسبب بعض المرونة في الدولار، حيث أثار تضخم مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي الذي كان أعلى من المتوقع مخاوف بشأن وتيرة أبطأ لخفض أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي.

وتم تخفيف التأثير يوم الجمعة بعد أن جاءت أسعار المنتجين في الولايات المتحدة دون تغيير في سبتمبر، مما يشير إلى توقعات التضخم المواتية ودعم الآراء القائلة بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيخفض أسعار الفائدة مرة أخرى الشهر المقبل.

وأدى احتمال بقاء أسعار الفائدة الأمريكية أعلى نسبيًا لفترة أطول إلى زيادة المخاوف من تعرض النشاط الاقتصادي للضغوط، مما يؤثر بدوره على الطلب في أكبر مستهلك للوقود في العالم. وعززت البيانات التي أظهرت زيادة أكبر من المتوقع في المخزونات الأميركية المخاوف بشأن تباطؤ الطلب، رغم أن تأثيرها على أسعار النفط هذا الأسبوع كان محدودا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وخفض بنك اتش اس بي سي توقعاته السنوية لأسعار النفط لهذا العام والعام المقبل، مشيرًا إلى زيادة محتملة في إنتاج أوبك+ من النفط في وقت لاحق من هذا العام من شأنها أن تدفع السوق إلى فائض في عام 2025.

وقال البنك: "بالحكم على انخفاض أسعار النفط، توقع السوق تمديدًا آخر، وفي الواقع كنا نعتقد أن التفكيك سيكون من المرجح أن يبدأ في 1 أبريل 2025. وستكون العودة المبكرة لبراميل أوبك+ هبوطية تدريجيًا".

وبدءًا من ديسمبر، من المقرر أن ترفع مجموعة أوبك+ التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء مثل روسيا الإنتاج بمقدار 180 ألف برميل يوميًا كل شهر. وقال بنك إتش إس بي سي إنه بعد ذلك، ستظل هناك كمية كبيرة من الطاقة الاحتياطية لأوبك+ ويظل نمو الإنتاج من خارج أوبك قويًا، في حين يتباطأ نمو الطلب بسبب التحول في مجال الطاقة.

ويتوقع البنك أن يكون سوق النفط في فائض قدره 0.6 مليون برميل يوميًا في عام 2025، بما في ذلك فائض يزيد عن مليون برميل يوميًا خلال الربع الأول الضعيف موسميًا. وخفض توقعاته لسعر خام برنت لعام 2024 بمقدار 2.1 دولار إلى 79.6 دولارًا للبرميل، ولخام غرب تكساس الوسيط بمقدار 2.2 دولار إلى 75.7 دولارًا للبرميل.

كما خفض توقعاته لسعر خام برنت لعام 2025 إلى 70 دولارا للبرميل من 76.5 دولارا وخام غرب تكساس الوسيط إلى 67 دولارا للبرميل من 73.50 دولارا.

وأضاف بنك إتش إس بي سي "الآلية الوحيدة في الأمد القريب التي ستكون قادرة على الحد من المزيد من الانخفاضات في أسعار النفط إلى 60 دولارا للبرميل ستكون عمليات الشراء واسعة النطاق للاحتياطيات البترولية الاستراتيجية من قبل الصين".

وتخطط الولايات المتحدة شراء النفط للاحتياطي البترولي الاستراتيجي حتى مايو من العام المقبل، وتعمل ببطء على تجديد الاحتياطي البترولي الاستراتيجي، بشراء 6 ملايين برميل أخرى من النفط للتسليم حتى مايو من العام المقبل، بعد أكبر عملية بيع حتى الآن من المخزون في عام 2022.

وقالت وزارة الطاقة الامريكية إنها اشترت النفط للتسليم من فبراير إلى مايو إلى موقع الاحتياطي في بايو تشوكتاو، لويزيانا.

ويعتبر الاحتياطي الاستراتيجي أكبر مخزون نفطي طارئ في العالم. وأنشأ الرئيس جيرالد فورد الاحتياطي الاستراتيجي في عام 1975 بعد أن أدى حظر النفط العربي إلى ارتفاع أسعار البنزين وإلحاق الضرر بالاقتصاد.

واستغل الرؤساء منذ ذلك الحين المخزون لتهدئة أسواق النفط أثناء الحرب التي شملت دولًا منتجة للنفط أو عندما ضربت الأعاصير البنية التحتية للنفط على طول خليج المكسيك بالولايات المتحدة. ويتم تخزين النفط في كهوف تحت الأرض محمية بشدة في أربعة مواقع على سواحل تكساس ولويزيانا.

وفي عام 2022، أعلنت إدارة الرئيس جو بايدن عن بيع 180 مليون برميل من النفط، وهو أكبر بيع على الإطلاق لاحتياطي البترول الاستراتيجي، في محاولة لخفض أسعار البنزين بعد غزو روسيا لأوكرانيا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كما أجرت وزارة الطاقة عملية بيع 38 مليون برميل في عام 2022 بناءً على تفويض من الكونجرس.

وتقول الإدارة إنها باعت 180 مليون برميل بمتوسط سعر حوالي 95 دولارًا للبرميل. وتقول إنها اشترت منذ ذلك الحين أكثر من 56 مليون برميل من النفط المحلي بمتوسط سعر 76 دولارًا للبرميل.

وقد أدت عمليات الشراء المباشرة للنفط لصالح الاحتياطي الاستراتيجي إلى خفض صندوق وزارة الطاقة إلى حوالي 150 مليون دولار، أو ما يكفي فقط لشراء حوالي 2 مليون برميل أخرى بالأسعار الحالية. ولكن يمكن للولايات المتحدة أن تطلب من الكونجرس تخصيص المزيد من الأموال ويمكنها الاستمرار في إلغاء المبيعات التي أقرها الكونجرس من الاحتياطي، والتي كانت ستؤدي إلى تقليص حجم الاحتياطي في السنوات المقبلة.

وعملت وزارة الطاقة مع الكونجرس في أواخر عام 2022 لإلغاء بيع 140 مليون برميل من نفط الاحتياطي الاستراتيجي حتى عام 2027. وقد صوت المشرعون الديمقراطيون والجمهوريون لصالح هذه المبيعات لدفع ثمن برامج الحكومة.

وأمر الكونجرس بمبيعات إضافية تبلغ حوالي 100 مليون برميل من نفط الاحتياطي الاستراتيجي من عام 2026 حتى عام 2031. ونظرًا لأن شراء وبيع النفط من الاحتياطي يمكن أن يؤدي إلى تآكل الكهوف الملحية الجوفية المجوفة، فإن إلغاء المبيعات المستقبلية يمكن أن يكون أسهل على البنية التحتية للاحتياطي الاستراتيجي.

ويبلغ الاحتياطي الآن 382.6 مليون برميل، معظمها من النفط الخام الحامض، أو النفط الذي تم تصميم العديد من مصافي التكرير الأمريكية لمعالجته. وكان أقصى ما احتفظت به حوالي 727 مليون برميل في عام 2009.

وخفضت مبيعات عام 2022 مستويات الاحتياطي الاستراتيجي إلى أدنى مستوى لها في حوالي 40 عامًا. وأثار ذلك غضب بعض الجمهوريين الذين اتهموا الإدارة الديمقراطية بترك الولايات المتحدة مع احتياطي إمداد ضئيل للاستجابة لأزمة مستقبلية.

لكن الإدارة تقول إنها لديها استراتيجية ثلاثية الأبعاد للحفاظ على مخزون الاحتياطي الاستراتيجي، بما في ذلك إعادة شراء النفط، وإعادة النفط المقرض للشركات، وإلغاء المبيعات التي فرضها الكونجرس.

وبصفتها عضوة في وكالة الطاقة الدولية، وهي هيئة مراقبة الطاقة في الغرب، فإن الولايات المتحدة ودول أخرى ملزمة بالاحتفاظ بما يعادل واردات 90 يومًا في الاحتياطي. لكن الولايات المتحدة، التي تنتج نفطًا أكثر من أي دولة أخرى على الإطلاق، أصبحت الآن مصدرًا صافيًا للنفط الخام ومنتجات البترول.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الولايات المتحدة توسع نطاق العقوبات على النفط الإيراني وتستهدف ٢٣ سفينةً

الرياض

في أعقاب الهجوم الإيراني الأخير على إسرائيل، وسعت الولايات المتحدة في 11 أكتوبر نطاق نظام العقوبات الخاص بها حتى تتمكن الآن من معاقبة أي شخص يعمل في قطاعي البترول والبتروكيميائيات في الاقتصاد الإيراني. وتستفيد هذه الخطوة من أمر تنفيذي أصدره الرئيس الأسبق دونالد ترمب في عام 2020، والذي يسمح لوزارة الخزانة الأميركية بتحديد أي قطاع من الاقتصاد الإيراني للعقوبات، كما استخدمت وزارتا الخزانة والخارجية الأميركيتان سلطات عقوبات أخرى لتعيين 23 سفينة و16 كيانًا متورطًا في الأسطول الشبح الذي يمكن تجارة النفط في طهران.

وقال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في بيان صدر في الحادي عشر من أكتوبر: "ما دامت إيران تكرس عائداتها من الطاقة لتمويل الهجمات على حلفائنا ودعم الإرهاب في جميع أنحاء العالم وملاحقة أعمال أخرى مزعزعة للاستقرار، فسنواصل استخدام كل الأدوات المتاحة لنا لمحاسبتها".

وقالت راشيل زيمبا، مستشارة المخاطر السياسية في شركة هورايزون إنغيج، في 11 أكتوبر "إن القرار الجديد الذي يستهدف قطاع البترول والبتروكيميائيات بأكمله قد يكون بمثابة نوع من التحذير. وأضافت: "إن توسيع النطاق والقرار الجديد يشير إلى أن الحكومة الأميركية تأمل أن يكون المشاركون في هذه التجارة حذرين ويتجنبونها، مما يقلل من حاجتها إلى بذل المزيد من الجهد".

وقالت زيمبا إن عقوبات الناقلات هي أيضا توسع متواضع في النطاق لأنها تشمل أولئك الذين يحملون النفط الإيراني على نطاق أوسع، وليس فقط أولئك الذين يُعتقد أنهم يستفيدون من وكلاء إيران مثل حماس وحزب الله والمتمردين الحوثيين.

وقالت زيمبا: "لكن من غير المرجح أن يكون ذلك بمثابة تغيير حقيقي لتجارة النفط الإيرانية في حد ذاتها". وأشارت إلى أن العقوبات المفروضة على ناقلات النفط من المرجح أن ترفع تكاليف التجارة، لكنها أشارت إلى أن "أي براميل مفقودة سيتم تعويضها بزيادات مخطط لها من قبل أعضاء أوبك المقيدين بالحصص في الأشهر المقبلة".

وانخفضت حمولات صادرات النفط الخام الإيرانية إلى ما دون المستويات الطبيعية مع استمرار أسواق النفط في الاستعداد لضربة انتقامية متوقعة من قبل إسرائيل على إيران والتي قد تستهدف البنية التحتية للنفط في البلاد وتعطل إمدادات النفط في الشرق الأوسط.

وبلغ متوسط حمولات النفط الخام من إيران 816.244 برميلًا يوميًا في الأسبوع حتى 9 أكتوبر، وفقًا لحركات الناقلات الأولية المرصودة والمقدرة في ستاندرد آند بورز للسلع العالمية عبر البحار. وتشحن إيران عادةً من سبع إلى عشر شحنات خام كل أسبوع بمتوسط تدفقات تصدير تبلغ 1.7 مليون برميل يوميًا حتى الآن هذا العام، ارتفاعًا من 1.1 مليون برميل يوميًا في عام 2022، وفقًا للبيانات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ووفقًا لتقرير صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية في 9 أكتوبر، حصلت إيران على 53 مليون دولار من صادرات البترول في عام 2023، ارتفاعًا من 16 مليار دولار في عام 2020. وفقًا للتقرير، الذي كان مطلوبًا بموجب قانون "وقف إيواء النفط الإيراني" صدرت إيران 1.4 مليون برميل يوميًا من النفط الخام والمكثفات في عام 2023، ارتفاعًا من 392 ألف برميل يوميًا في عام 2020.

والتقرير ذو صلة أيضًا حيث تفكر إسرائيل في شن ضربات انتقامية على مواقع النفط الإيرانية. وقالت شركة "كلير فيو إنرجي" في مذكرة صدرت في 9 أكتوبر إن البيانات تسلط الضوء على "حجة الإيرادات التي تؤيد إسرائيل لاستهداف البنية التحتية النفطية الإيرانية". وراقبت الأسواق عن كثب أسعار النفط، التي تعززت بسبب المخاوف من أن إسرائيل قد تستهدف منشآت النفط الإيرانية وربما تعطل تعافي إنتاج المنبع في إيران. وتبلغ قدرة إيران، المورد الرئيس للصين، على التكرير حوالي 2.4 مليون برميل يوميًا. وعلى العكس من ذلك، فإن نهاية المواجهة التي استمرت شهورًا بشأن إنتاج النفط الليبي قد تضيف مئات الآلاف من البراميل يوميًا إلى العرض. ومن المتوقع أيضًا أن تصدر شركة شل تحديثًا للشركات في الربع الثالث اليوم، لكن الجغرافيا السياسية ستكون المحرك الرئيس لمعنويات السوق.

وتسعى إيران، المعفاة من حصص الإنتاج التي حددتها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، إلى تعظيم الإنتاج والصادرات. وقال وزير النفط جواد أوجي في يوليو إن إيران تبيع النفط الخام إلى 17 دولة، بما في ذلك تلك الموجودة في أوروبا، وفقًا لوكالة أنباء مهر شبه الرسمية.

وقالت كلير جونجمان من مجموعة المناصرة الأميركية، الاتحاد ضد برنامج ايران النووي، إنه في إحدى الصفقات الجديدة، أبحرت ناقلة قولدن إيقل بالقرب من ميناء شيتاجونج في بنغلاديش في وقت سابق من هذا العام بعد استلام النفط من سفينة أخرى قامت بتحميله من جزيرة خرج الإيرانية وفقًا للأدلة المتاحة بناءً على بيانات الشحن.

وقالت جونجمان، التي تتبع منظمته حركة ناقلات النفط المرتبطة بإيران عبر بيانات الأقمار الصناعية، إن الناقلة قولدن إيقل قامت بتفريغ أجزاء من الشحنة إلى ناقلات أصغر في عمليات نقل من سفينة إلى سفينة حول شيتاغونغ في أبريل. وتم تأكيد الشحنة إلى بنغلاديش بشكل منفصل من قبل مصدر آخر لتتبع صادرات النفط. وقال مسؤول في شركة بنغلاديش للبترول المملوكة للدولة، والتي تدير المصفاة الرئيسة في البلاد، إنها لم تشتر الشحنة وكان من الصعب تحديد من هو المشتري.

وتجاوز إنتاج طهران من النفط 3.2 مليون برميل يوميًا هذا العام، وهو أعلى مستوى منذ عام 2018، وفقًا لأرقام أوبك، بعد نشر واحدة من أكبر زيادات إنتاج أوبك في عام 2023 على الرغم من استمرار العقوبات الأميركية.

ووصلت صادرات النفط الخام الإيرانية إلى مستويات مرتفعة جديدة هذا العام، حيث كانت الفترة من مارس إلى مايو هي أقوى فترة ثلاثة أشهر منذ منتصف عام 2018، وفقًا لشركة بيترو-لوجيستك، وهي شركة مقرها جنيف لتتبع شحنات الناقلات.

وقالت مصادر شحن إن ما لا يقل عن ثماني شحنات من النفط -معظمها من إيران- كانت متجهة إلى سورية مع تفريغ بعضها بالفعل. ومع ذلك، كانت الشحنات إلى سورية أقل من ذروتها قبل بضع سنوات حيث تسعى إيران إلى وجهات تصدير أخرى. وبلغ متوسط تسليمات النفط الإيراني إلى سورية 57190 برميلًا يوميًا في عام 2024 مقارنة بأعلى مستوى بلغ 147000 برميل يوميًا في عام 2022.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال جونجمان إن ناقلة منفصلة سلمت شحنة يُعتقد أنها نفط خام إيراني إلى ميناء صحار العماني في يونيو بعد تحميل الشحنة عبر نقل من سفينة إلى سفينة مع سفينة أخرى التقطت الشحنة من جزيرة خرج الإيرانية في وقت سابق من هذا العام. وأكد مصدر تتبع السفن أيضا وصول هذه الشحنة إلى صحار.

كما بدأت إيران في جلب الشحنات إلى ميناء داليان شمال شرق الصين، مضيفة وجهة جديدة أخرى لنفطها الخام. وكانت صادرات طهران إلى الصين، التي لا تعترف بالعقوبات الأميركية، تتدفق إلى الميناء، مما يساعد في الحفاظ على واردات البلاد من النفط عند مستويات قياسية تقريبا.

ويقول متتبعو ناقلات النفط والتجار إن التجار يعيدون تسمية النفط الإيراني المتجه إلى الصين على أنه ناشئ من أماكن أخرى، مثل ماليزيا أو عمان أو الإمارات العربية المتحدة. وقال همايون فلكشاهي، كبير محللي النفط الخام لدى كبلر، إن صادرات النفط الإيرانية وصلت الآن إلى ذروتها واستقرت عند حوالي 1.5 مليون برميل يوميا منذ فبراير.

وذكرت وكالة تسنيم للأنباء أن إيران تخطط لزيادة إنتاجها من النفط الخام إلى 4 ملايين برميل يوميا. ولم يتم تقديم مصادر محددة للخطة، لكن التقرير قال إن "مجلسًا اقتصاديًا يرأسه الرئيس الإيراني المؤقت محمد مخبر وافق على خطة لزيادة إنتاج البلاد من النفط من 3.6 مليون برميل يوميًا إلى 4 ملايين برميل يوميًا".

وكانت إيران حريصة على زيادة إنتاجها النفطي على الرغم من العقوبات الأميركية التي أدت إلى انخفاض كبير في سوق النفط الإيراني. ومع ذلك، أعلنت إيران عن زيادة في صادراتها من النفط الخام مؤخرًا، حيث وصل المتوسط اليومي للربع الأول إلى أعلى مستوياته في ست سنوات عند 1.56 مليون برميل يوميًا وفقًا لبيانات فورتيكسا. وفي العام الماضي، صدرت البلاد 1.29 مليون برميل يوميًا في المتوسط، وهو ما يزيد بنسبة 50 % عن العام السابق.

من جهتها، قالت وكالة ستاندرد آند بورز جلوبال، ان إيران ستهدف زيادة إنتاجها النفطي لطاقة 5.7 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2031. وهذا من شأنه أن يضاعف تقريبًا متوسط عام 2023 البالغ 2.82 مليون برميل يوميًا، وتتوقع إنتاج 3.2 مليون برميل يوميا في عامي 2024 و2025. واستقر انتاج إيران التي تمتلك 12 % من احتياطيات النفط العالمية المؤكدة، في مواجهة العقوبات.
في وقت، تعرض إيران على الصين خصماً كبيراً على أسعار النفط للتحايل على العقوبات الدولية، مما يؤدي إلى تكبد تكاليف إضافية كبيرة في هذه العملية. وتمثل هذه التجارة السرية تبعية محفوفة بالمخاطر لإيران، مما يضع مصدر إيراداتها الرئيس تحت رحمة رغبة بكين في مواصلة التجارة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

ظهـور طائـرة «السـعودية» الكهربائيـة في الريـاض .. الأولى ضمـن صفقـة الـ 100 طائـرة

ظهـرت الطائـرة الكهربائيـة لمجموعـة السـعودية للمـرة الأولى اليوم في العاصمة الريـاض خلال المنتدى اللوجسـتي العالمي 2024 الذي انطلق اليوم ويستمر حتى 14 أكتوبر الجاري.

مجموعـة السـعودية وقعـت في يوليـو المـاضي صفقـة شراء 100 طائـرة كهربائيـة مع شركة "ليليوم" الألمانية المختصة في مجـال تصنيـع الطائـرات الكهربائيـة ضمـن اتفاقيـة تتضمـن 50 طائـرة مؤكـدة و50 اختياريـة.

وخلافـا لطائـرة العـرض اليـوم، سـيكون تسـليم أول دفعـة مـن طائـرات ليليـوم الكهربائيـة إلى السـعودية في 2026 حسـبما قـال رئيس الشركة الألمانية كلاوس روي في حوار مع "الاقتصادية" وقت توقيع الصفقة الـتي قـدرت فيهـا قيمة الطائـرة الواحـدة بـ 4.5 مليـون دولار.

وآنـذاك أوضـح الرئيس التنفيـذي للشركة الألمانية أن الصفقة تعد حدثا تاريخيا، إذ إن السعودية هي أول مشغل طيران يوقـع صفقـة كبـيرة في قطـاع صناعـة الطائـرات الكهربائيـة مشـيرا إلى أن الشركـة تـدرس فكـرة تصنيـع بعـض المكونـات وقطـع الغيـار في السـعودية إلى حـين تأسـيس مصنـع كامـل، في حـين اعتبرهـا خالـد بـن عبدالقـادر رئيـس التسـويق في مجموعـة السـعودية مهمـة لتوفـير مسـارات جويـة جديـدة لربـط الحجـاج والمعتمريـن بمكة المكرمة خلال موسـمي الحج والعمـرة، وتسـهم في توفـير المزيـد مـن الرحـلات واختصـار زمنهـا، إضافـة لتقديـم حـل للتنقـل في المناطـق المكتظـة، وتقليـل الازدحـام المـروري، وتوسـيع نطـاق الخدمـات المميزة للضيـوف مـن كبـار الشـخصيات.

وحول المنتدى، أكد قادة وخبراء الصناعة في أول أيام الافتتاح أن النجـاح في مواجهـة الاضطرابـات يتطلـب التفكـير المسـتقبلي، عاديـن المنتـدى منصـة مخصصـة لإعـادة رسـم خريطـة مسـتقبل الخدمـات اللوجسـتية العالميـة، بجمعـه قـادة القطـاع والمسـتثمرين مـن مختلـف بلـدان العـالم لتعزيـز التعـاون ودفـع عجلـة تطويـر القطـاع اللوجسـتي.

أنـقـرهـنـا للرجـوع للأعلى

تأثيرات إعصار ميلتون في أسعار النفط طفيفة والصين أكبر المتضررين من التوترات

الاقتصادية

حققت أسعار النفط ثاني مكاسب أسبوعية، رغم تراجعها بشكل طفيف خلال يوم الجمعة، وسط تقييم المتعاملين لتأثير الأضرار، التي خلفها الإعصار ميلتون على الطلب الأمريكي، مقابل أي اضطراب واسع النطاق للإمدادات إذا هاجمت إسرائيل مواقع نفط إيرانية. وبحسب تقرير "أويل برايس" النفطي الدولي الصادر اليوم، فإن أسواق النفط كانت في حالة تأهب طوال الأسبوع، وسط شائعات عن هجوم إسرائيلي وشيك على البنية التحتية النفطية الإيرانية، واحتمال حدوث انقطاع كبير بسبب الإعصار في الولايات المتحدة، لافتا إلى أنه في نهاية المطاف فشل الهجوم الإسرائيلي أن يتحقق.

وكانت أسواق النفط تتوقع ضربة انتقامية إسرائيلية على إيران طوال الأسبوع، ومع مرور الوقت وعدم حدوث أي شيء، أدت بعض خيبة الأمل هذه إلى انخفاض العقود الآجلة لخام برنت، لتستقر هذا الأسبوع عند مستوى أقل بقليل من 79 دولارا للبرميل.

ونوه التقرير بأنه رغم إعصار ميلتون كان مدمرا بالنسبة لفلوريدا، إلا أن آثاره المتعلقة بالنفط كانت طفيفة نسبيا، ما سمح للاقتصاد الكلي بلعب دور أكثر وضوحا في تحديد مسار الأسبوع، خاصة على خلفية انخفاض التضخم في الولايات المتحدة إلى معدل سنوي قدره 2.4%.

واحتمال نشوب حرب واسعة النطاق بين إسرائيل وإيران أدى إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية والمخاوف بشأن الاضطرابات المحتملة في إمدادات الطاقة. وأفاد التقرير بتحذير الخبراء من أن أي صراعات كبيرة قد تكون لها تداعيات اقتصادية كبيرة خاصة للصين، التي تعتمد بشكل كبير على واردات النفط من المنطقة، مضيفا، رغم الاقتصاد العالمي أصبح أقل اعتمادا على نفط الشرق الأوسط مما كان عليه في الماضي، إلا أن أي اضطراب كبير قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة التضخم. يأتي ذلك مع إعلان شركات "بريتيش بتروليوم" و"إكسون موبيل" و"شل"، أن هناك مؤشرات على تراجع الطلب، لافتة إلى أن انخفاض الهوامش من معالجة النفط الخام سيضر بالأرباح بمقدار 400 مليون دولار إلى 600 مليون دولار. من جانبه، ذكر تقرير "ريج زون" النفطي الدولي، أن أسعار النفط تراجعت بعد يوم من التداول المتقلب، حيث قام المستثمرون بجني الأرباح وبيع بعض المراكز قبيل الانتقام الإسرائيلي المتوقع ضد إيران والطرح المحتمل لتحفيز اقتصادي جديد في الصين.

وأبرز التقرير نصيحة الرئيس الأمريكي جو بايدن بعدم شن هجوم على منشآت الطاقة في ثالث أكبر منتج في منظمة أوبك، لكن الاحتمال العالق يترك المستثمرين على حافة الهاوية، وقد أدت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى زيادة تقلبات الأسعار ودفعت صناديق التحوط إلى تعزيز صافي مراكزها الطويلة الأمد.

وتطرق التقرير إلى تحديد بكين موعدا لعقد جلسة إحاطة في نهاية هذا الأسبوع لتقديم مزيد من التفاصيل حول حزمة التحفيز المحتملة وأثر تعثر استهلاك النفط وتباطؤ النمو الاقتصادي في أكبر مستورد للخام في العالم على معنويات السوق هذا العام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العالم يفتقد للسرعة الكافية بإنتاج الغاز لمواكبة نمو الطلب

الاقتصادية

تواجه إمدادات الغاز الطبيعي المسال الجديدة تأجيلات، لا سيما التي تم الاتفاق على مشاريعها منذ سنوات توقعاً لزيادة الطلب، مما يهدد بإطالة أمد أزمة الطاقة العالمية. تتسبب هذه التأجيلات من الولايات المتحدة إلى موزمبيق في تأخر أي تخفيف فوري للأسعار المرتفعة، رغم استثمارات تزيد قيمتها عن 200 مليار دولار كان من المفترض أن تحول سوق الغاز الطبيعي المسال إلى فائض في العرض بحلول عام 2025.

تنتظر بعض الدول الإمدادات الجديدة من الغاز بفارغ الصبر. فلم تشهد ألمانيا نمواً متتالياً لمدة فصلين منذ ما قبل أزمة الطاقة التي أضرّت بقطاعها الصناعي. بينما شهدت أوروبا موسمي شتاء معتدلين في السنوات الأخيرة، قد تؤدي التوقعات بانخفاض درجات الحرارة في بعض المناطق هذا الموسم إلى زيادة المنافسة مع آسيا على الوقود، مما يزيد من احتمالية حدوث نقص في الدول التي لا تستطيع تحمّل ارتفاع الأسعار.

قال إيرا جوزيف، زميل في "مركز سياسة الطاقة العالمية" بجامعة كولومبيا: "تحاول السوق بناء قدرات جديدة غير مسبوقة في فترة زمنية قصيرة. وهذا ليس سهلاً".

عوامل تأخيرات الغاز

ترجع التأخيرات إلى عدة عوامل، منها تمديد أعمال الإنشاءات في مشاريع التسييل في تكساس والمكسيك، والعقوبات الغربية التي تعيق مصنع "أركتيك إل إن جي 2" في القطب الشمالي الروسي. وفي الوقت ذاته، يتزايد الطلب العالمي، ويدخل مشترون جدد، حيث أصبحت مصر مستورداً صافياً هذا العام، بعد مشاكل في الإنتاج وصيف حار للغاية.

من المتوقع أن يرتفع الاستهلاك العام المقبل مقارنة بعام 2024، جزئياً نتيجة التحول التدريجي إلى الغاز في قطاعي الطاقة والنقل في آسيا، وفقاً لما صرحت به فلورنس شميت، استراتيجية الطاقة في "رابوبنك". أشارت إلى أن أي إضافات إلى الإمدادات في النصف الثاني من عام 2025 قد تأتي متأخرة جداً لتلبية الطلب المتزايد.

خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو إنتاج الغاز الطبيعي المسال في عام 2025 في تحديثها الأسبوع الماضي. وأفادت في تقريرها الفصلي بأن الإنتاج العالمي سيصل إلى ما يقارب 580 مليار متر مكعب في 2025، مقارنةً بتوقعاتها السابقة التي تجاوزت 600 مليار متر مكعب.

كما سيكون التخفيف محدوداً في العام التالي، وفقاً لشركة "وود ماكنزي"، التي خفضت تقديراتها للإمدادات الإضافية بنحو 16% مقارنة بحسابات أجريت قبل ستة أشهر.

قال لوكاس شميت، محلل في "وود ماكنزي": "ما زال هذا يمثل زيادة سنوية كبيرة، لذا فإن الضغط التنازلي على الأسعار يبقى محوراً رئيسياً لعام 2026. ومع ذلك، فإن التأخيرات جعلت الانخفاض المتوقع في الأسعار أقل وضوحاً مما كان عليه في بداية العام".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

على الرغم من أن أسعار الغاز الحالية انخفضت بشكل كبير عن الذروات التي شهدتها في عام 2022، إلا أن العقود الآجلة القياسية في أوروبا لا تزال تقارب ضعف مستوياتها قبل الأزمة، عندما خفضت روسيا تدفق الغاز عبر الأنابيب إلى المنطقة. ويعود السبب جزئياً إلى الاعتماد المتزايد على الغاز الطبيعي المسال، حيث تنافس أوروبا الآن المشترين من جميع أنحاء العالم، وتتجه الإمدادات إلى المزايد الأعلى.

ارتفاع الطلب على الغاز

الأمر الأكثر إثارة هو أن الطلب على الغاز الطبيعي المسال من المتوقع أن يرتفع بشكل كبير بحلول نهاية العقد، مع ازدهار الذكاء الاصطناعي وزيادة الحاجة إلى مراكز البيانات التي تستهلك كميات هائلة من الطاقة.
وتوقعت "ماكنزي" أن تشكل متطلبات الذكاء الاصطناعي 5% من احتياجات الطاقة في أوروبا بحلول عام 2030، بينما تتوقع "بلاك روك" (BlackRock) زيادة استهلاك الطاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنحو 50% خلال السنوات العشر القادمة. كما قد يرتفع الطلب على الغاز في قطاع الطاقة في الولايات المتحدة بنسبة تصل إلى 30% بحلول 2030 مقارنة بالمستويات الحالية، وفقاً لتقديرات "بلومبرغ إنتليجنس".

قال مارك سيمونز، رئيس قسم توليد الغاز والطاقة في "توتال إنرجيز"، في مؤتمر حديث في لندن: "لم نشهد نمواً كبيراً في إمدادات الغاز الطبيعي المسال، لكن الطلب كان في ارتفاع". وأضاف أن السوق "ضيقة إلى حد ما، ونتيجة لذلك، تظل أسعار الغاز الأوروبي مرتفعة، حيث يشعر المتداولون بالقلق مما قد يحدث في فصل الشتاء".

تواجه الولايات المتحدة، وهي واحدة من أكبر موردي الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، تحديات في إضافة مرافق تصدير جديدة إلى جانب المشاريع التي تمت الموافقة عليها حالياً، بسبب ارتفاع تكاليف البناء والتحديات التنظيمية، بدءاً من توقف التصاريح الذي فرضته إدارة الرئيس جو بايدن إلى المحاكم التي تلغي التصاريح. أما قطر، المنتج الكبير الآخر، فمن المتوقع أن تزيد صادراتها بأكثر من 80% بحلول عام 2030، لكنها لا تزال بحاجة إلى بضع سنوات لإنتاج أول دفعة إضافية من الوقود. تواجه الدول الصغيرة الموردة أيضاً رياحاً معاكسة. فقد توقفت المشاريع الكبرى في موزمبيق بسبب هجمات تمرد تدعمه جماعة "داعش". كما تعثرت الجهود لزيادة الإنتاج في بابوا غينيا الجديدة ونيجيريا، في حين تواجه بعض المنشآت العالمية القديمة تراجعاً في الإنتاج.

فترة ارتفاع أسعار أطول

بالنسبة للمتداولين العالميين مثل "توتال إنرجيز"، التي تشارك في مشاريع الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة وأستراليا وأنغولا، فإن ذلك يعني فترة أطول من ارتفاع الأسعار التي تدعم الأرباح التجارية. قال الرئيس التنفيذي لـ"توتال إنرجيز" باتريك بويانيه في إشارة إلى مستويات أسعار الغاز الحالية: "السوق كما هي اليوم جيدة".

لكن بالنسبة للدول النامية في العالم، يعني ذلك التنافس مع الدول الأكثر ثراءً للحصول على شحنات الوقود باهظة الثمن. وقد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى إعاقة جهود دول مثل باكستان وتايلندا لتأمين الشحنات التي تحتاجها لتحفيز اقتصاداتها. كما من المتوقع أن تدخل ماليزيا وإندونيسيا السوق كمستوردين صافيين مع نفاد احتياطياتهما.
قال سول كافونيك، محلل الطاقة في شركة الأبحاث الأسترالية "إم إس تي ماركي" (MST Marquee): "إذا استمر الطلب في الارتفاع، مدفوعاً بتحسن الظروف الاقتصادية العامة وعقد طلبات جديدة مثل مراكز البيانات، فقد ينتهي أي فائض في العرض في عامي 2027 و2028 بشكل كامل".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

طموح ألمانيا في قطاع «الهيدروجين» يواجه انتكاسات

الشرق الأوسط

يواجه الرهان الطموح لألمانيا على «الهيدروجين» انتكاساتٍ كبيرةً، بعد أن غيّر اثنان من أكبر موردِيها المحتملين مسارهما. وعقب ثلاثة أسابيع فقط من تعليق شركة «إكوينور إيه إس إيه» النرويجية خططها لمد خط أنابيب إلى ألمانيا، أرجأت الدنمارك قبل أيام بدء خط مماثل حتى عام 2032.

وحسب وكالة «بلومبرغ»، من المرجح أن تؤدي هذه التحركات إلى تعقيد الخطط الرامية إلى تعزيز سوق «الهيدروجين» بحلول نهاية العقد، حيث قالت برلين إنه من المرجح تلبية ما يصل إلى 70 في المائة من الطلب في البلاد بحلول ذلك الوقت من الواردات.

وتأمل القيادات السياسية في ألمانيا أن يلعب «الهيدروجين» دوراً رئيسياً في إزالة الكربون من الصناعة الثقيلة في البلاد، وقد وافقت على استثمار مليارات اليورو في إنشاء شبكة ومحطات طاقة يمكنها في النهاية العمل بالوقود النظيف.

وتساءل المراقبون عن جدوى زيادة الإنتاج وسط ارتفاع التكاليف، إذ استشهدت شركة «إكوينور» بنقص العملاء والإمدادات والإطار التنظيمي الكافي في قرارها بتعليق خط الأنابيب.

وقال مشغل نظام النقل «إنرجينيت» إن التأخير الدنماركي مرتبطٌ بزيادة تعقيد المشروع وحاجة مطوري «الهيدروجين» إلى مزيد من الوقت.

وبينما أعرب مسؤول حكومي ألماني كبير، الأسبوع الماضي، عن قلقه بشأن قرار النرويج، قالت وزارة الاقتصاد إن أحدث التطورات من الدنمارك لا ينبغي أن تؤثر على أهداف إزالة الكربون. وقال متحدث باسم الوزارة إن هناك خيارات أخرى لاستيراد الهيدروجين، مضيفاً أن صناع القرار سيعملون مع نظرائهم الدنماركيين على خيارات تسريع محتملة.

ومع ذلك، يسلط تحول الأحداث الضوء على صعوبة إطلاق سوق «الهيدروجين» دون التأكد من قاعدة العملاء.

وقال بريت أورلاندو، رئيس قسم التحول السلعي العالمي في مصرف «بنك أوف أميركا»: «لا يزال خط أنابيب مشاريع (الهيدروجين) في أوروبا وأميركا الشمالية صغيراً نسبياً... في الوقت الحالي، لا يزال هناك الكثير من المخاطر السلبية لدخول رأس المال من أطراف ثالثة إلى القطاع».

وقالت شركة الطاقة الألمانية «يونيبر»، التي تريد المشاركة في بناء جيل جديد من محطات الغاز التي يمكن تحويلها لاحقاً إلى «هيدروجين»، إن إلغاء خط الأنابيب النرويجي يشير إلى وجود عدد قليل فقط من العملاء الكبار المستعدين للالتزام بشراء كميات أكبر من «الهيدروجين» على المدى الطويل. وقال المتحدث باسم الشركة إن المشروع كان سيصبح جيداً لتنشيط «اقتصاد الهيدروجين».

وأعلنت الشركة نفسها، يوم الخميس، أن نقص الطلب - من بين أسباب أخرى - سيجبرها على تأجيل استثمارات بقيمة 8 مليارات يورو (8.8 مليار دولار) في «الهيدروجين الأخضر» وغيره من التقنيات الصديقة للبيئة بعد عام 2030.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقالـت شركـة «إي أون» الألمانيـة للطاقـة إنـه مـن المشـكوك فيـه مـا إذا كان مـن الممكـن تحقيـق أهـداف «الهيدروجيـن» في البـلاد في الإطـار الزمـني المحـدد، نظـراً لعـدم وجـود قـرارات اسـتثمارية نهائيـة.

وفي الوقـت نفسـه، قـد لا يـزال هنـاك حـل بديـل لألمانيـا لتلقي بعـض «الهيدروجيـن» في السـنوات المقبلـة. وقالـت مصـادر مطلعـة إن النرويـج تستكشـف تحويـل الغـاز الطبيعـي في هولنـدا إلى مـا يُسـمى بـ«الهيدروجيـن الأزرق»، ثـم تغذيتـه في شـبكة ألمانيـا الأساسـية.

وقـال وزيـر الطاقـة النرويجـي تارجـي آسـلاند: «يتعيـن علينـا مواصلـة العمـل بالهيدروجيـن في الشراكـة الصناعيـة الـتي لدينـا، وهـو أمـر مهـم للغايـة بالنسـبة لألمانيـا والنرويـج... مـا زلنـا نعتقـد أن الهيدروجيـن سـيلعب دوراً مهمـاً للغايـة».

النفط يواصل صعوده للأسبوع الثاني

عكاظ

تراجعت أسعار النفط في نهاية جلستها الأسبوعية، أمس الأول (الجمعة)؛ لكنها حققت مكاسب أسبوعية للمرة الثانية على التوالي وسط التباين بين تأثير الإعصار ميلتون على الطلب على الوقود بولاية فلوريدا الأمريكية ومخاوف من تعطل محتمل للإمدادات في الشرق الأوسط.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 36 سنتاً؛ أي 0.45% إلى 79.04 دولار للبرميل عند التسوية يوم الجمعة الماضي، وخسرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 29 سنتاً؛ أي 0.38% إلى 75.56 دولار للبرميل، وصعد الخامان القياسيان بأكثر من 1% خلال الأسبوع.

وفي الولايات المتحدة، انطلق الإعصار ميلتون نحو المحيط الأطلسي (الخميس) الماضي، بعد أن شق طريقه عبر ولاية فلوريدا وقتل 10 أشخاص على الأقل وقطع التيار الكهربي عن الملايين.

وعانت الولاية من نقص البنزين في وقت سابق من الأسبوع مع اتجاه السائقين إلى تخزين الوقود قبل الإعصار، إذ نفد الوقود من نحو ربع محطات البنزين في فلوريدا.

وولاية فلوريدا هي ثالث أكبر مستهلك للبنزين في الولايات المتحدة، لكن لا توجد مصافٍ في الولاية، مما يجعلها تعتمد على الواردات المنقولة بحراً.

وعلى جانب المعروض، قالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا إنها أعادت إنتاج الخام إلى مستويات ما قبل أزمة البنك المركزي في البلاد إذ بلغ 1.25 مليون برميل أمس الأول (الجمعة).

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أنس الحجي: النفط الإيراني نجا من عقوبات بايدن بفضل "غزو أوكرانيا" في 2022

الطاقة

في الوقت الذي كانت تستعد فيه الولايات المتحدة لفرض حصار جديد على النفط الإيراني، وذلك ردًا على رفض طهران عقد اتفاقية معها دون موافقة الكونغرس، لإعادة إحياء الاتفاق النووي، تفاجأ العالم بالغزو الروسي لأوكرانيا.

وفي هذا الإطار، يوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أنه في أغسطس/آب 2021، بدأ بايدن التفكير في تقوية العقوبات على إيران أو تجديدها.

ولفت إلى أن حصار النفط الإيراني وفرض عقوبات جديدة للضغط على طهران لقبول توقيع اتفاقية معه، تزامنا مع وصول معلومات بشأن عزم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين غزو أوكرانيا، فتغيّرت الأمور بالكامل.

وتابع: "كان من المقرر أن يغزو بوتين أوكرانيا في أواخر عام 2021، ولكن الغزو تأخر إلى فبراير/شباط 2022، بعدما طلب منه الرئيس الصيني أن يؤخره، حتى لا تتأثر دورة الألعاب الأولمبية في الصين".

جاء ذلك خلال حلقة جديدة من برنامج "أنسيّات الطاقة"، الذي قدّمه الدكتور أنس الحجي عبر مساحات منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، بعنوان "تداعيات ضرب إسرائيل للمنشآت النفطية الإيرانية".

تعطيل العقوبات ضد النفط الإيراني

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي إن الأميركيين -مع وصول المعلومات بشأن اقتراب بوتين من غزو أوكرانيا- قرروا التغاضي بصورة مؤقتة عن العقوبات ضد النفط الإيراني.

وأوضح أن السبب في ذلك هو أن الولايات المتحدة أدركت أن الصادرات النفطية الروسية ستنخفض، لا سيما أنه ستكون هناك عقوبات ضد هذه الصادرات، ومن ثم ستكون هناك حاجة إلى تعويض هذه الإمدادات.

لذلك، وفق الدكتور أنس الحجي، منحت الولايات المتحدة برئاسة جو بايدن، الضوء الأخضر إلى طهران، للانطلاق مجددًا وبيع نفطها إلى دول قارة أوروبا، ومن ثم استفاد الإيرانيون من هذا الوضع بصورة كبيرة.

وأشار إلى أن الاستفادة الإيرانية من بيع النفط الخام إلى دول أوروبا في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، جاءت من وراء الاستثمار بصورة كبيرة في مجال النفط، وزيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الصادرات بصورة كبيرة. وأضاف: "يمكن الحديث عن الأرقام بصورة مفصلة، ولكن يجب أولًا التركيز على أن أسعار النفط كانت قد ارتفعت بعد بدء الحرب إلى حدود 130 دولارًا للبرميل من خام برنت، وهو ما أشار إلى أن هناك حاجة بالفعل إلى النفط الإيراني".

ولكن، بحسب الحجي، ما أن انتهى عام 2022، وبدأ العام الجديد 2023، حتى عادت أسعار النفط إلى الانخفاض بصورة كبيرة، مضيفًا: "ونحن الآن في عام 2024 نشهد انخفاضًا كبيرًا مقارنة بسعر 130 دولارًا للبرميل".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ولفت إلى أن الانخفاض الذي تشهده أسعار النفط الخام في الوقت الحالي جعل الأميركيين يدركون أنه ليست هناك حاجة فعلية إلى الاستمرار في غض الطرف عن طهران، ومن ثم يمكن إعادة العقوبات ضد النفط الإيراني.

الانتخابات الأميركية وأسعار النفط

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) الدكتور أنس الحجي، إن العام الجاري 2024 هو العام الثالث لانطلاق الغزو الروسي لأوكرانيا، في حين العام المقبل، وهو الرابع، سيشهد انتخابات الرئاسة الأميركية.

وأوضح أن الجميع يعرفون أن الرئيس الأميركي جو بايدن لا يريد أن ترتفع أسعار النفط، ومن ثم فهو يواصل التغاضي عن تطبيق العقوبات ضد النفط الإيراني، لذلك واصلت طهران زيادة إنتاجها وصادراتها النفطية.

ولفت الدكتور أنس الحجي إلى أن هذا التغاضي وصل إلى درجة أن إنتاج النفط الإيراني وصادراته، خلال مدة حكم الرئيس جو بايدن، زاد بأكثر من مليون برميل يوميًا.

وأضاف: "الأمر ليس تغاضيًا فحسب، ولكن كان هناك -أيضًا- نوع من الدعم لكل من إيران وفنزويلا، وكلتاهما تخضع لعقوبات أميركية لا سيما في مجال النفط".

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك دعم من إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لفنزويلا بصورة خاصة، إذ منحت أميركا استثناءات لشركات كثيرة، لدعم إنتاج النفط الفنزويلي وتصديره.

وأشار الدكتور أنس الحجي إلى أن الولايات المتحدة أصبحت في الوقت الحالي، بفضل هذه الاستثناءات والدعم الذي تقدمه، أكبر دولة مستوردة للنفط الفنزويلي في العالم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

إنتاج أوبك+ النفطي ينخفض 500 ألف برميل يوميًا بقيادة ليبيا والعراق

انخفض إنتاج أوبك+ من النفط الخام في سبتمبر/أيلول (2024)، بمقدار 500 ألف برميل يوميًا على أساس شهري، مدفوعًا بإغلاق الحقول في ليبيا وتقليل الصادرات العراقية واستمرار التخفيضات الطوعية.

وبحسب بيانات اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، تراجع إجمالي إنتاج النفط لدى الدول الأعضاء الـ22 في تحالف أوبك+ إلى 40.23 مليون برميل يوميًا خلال الشهر الماضي، مقابل 40.73 مليون برميل يوميًا في أغسطس/آب.

وأسهمت ليبيا بأكبر قدر من التخفيضات؛ إذ انخفض إنتاجها بنحو 410 آلاف برميل يوميًا على أساس شهري إلى 580 ألف برميل يوميًا فقط، نتيجة إغلاق الحقول والموانئ النفطية، على خلفية النزاع حول قيادة المصرف المركزي في البلاد، الذي انتهى باتفاق مجلسي النواب والدولة على تعيين محافظ جديد للمصرف، في 3 أكتوبر/تشرين الأول الجاري.

وانخفض إجمالي إنتاج الدول الـ13 الأعضاء في أوبك من النفط الخام بمقدار 520 ألف برميل يوميًا إلى 26.25 مليون برميل يوميًا، في حين ارتفع إجمالي إنتاج الدول الـ10 في أوبك+ بمقدار 20 ألف برميل يوميًا إلى 13.98 مليون برميل يوميًا.

وأنتج أعضاء أوبك+ الذين لديهم حصص نحو 232 ألف برميل يوميًا زيادة عن حصص إنتاج أوبك+ المُقررة في سبتمبر/أيلول، بانخفاض نحو 100 ألف برميل يوميًا عن الزيادة في الإنتاج بأكثر من الحصص المقررة، في أغسطس/آب الماضي، البالغة نحو 327 ألف برميل يوميًا.

إنتاج أعضاء أوبك+

خفّضت روسيا إنتاجها من النفط بمقدار 50 ألف برميل يوميًا إلى 9 ملايين برميل يوميًا، لتتساوى مع المملكة العربية السعودية التي ارتفع إنتاجها بمقدار 10 آلاف برميل يوميًا في سبتمبر/أيلول الماضي؛ إذ كانت روسيا تنتج أكثر من السعودية منذ يوليو/تموز 2023، بحسب البيانات التي أوردتها شركة إس آند بي غلوبال كومودیتي إنسايتس.

وصعد إنتاج أوبك+ من النفط في الشهر الماضي من جانب السعودية وإيران والكويت وأذربيجان وسلطنة عُمان وجنوب السودان وبروناي.

وارتفع إنتاج إيران من النفط في سبتمبر/أيلول الماضي بنحو 50 ألف برميل يوميًا، إلى 3 ملايين و230 ألف برميل يوميًا، من 3 ملايين و180 ألف برميل يوميًا، في أغسطس/آب، كما ارتفع إنتاج الكويت وبروناي بنحو 20 ألف برميل يوميًا، وارتفع إنتاج سلطنة عُمان وجنوب السودان وأذربيجان بمقدار 10 آلاف برميل يوميًا لكل منها.

ولم يشهد إنتاج النفط في الإمارات وفنزويلا والجزائر وغينيا الاستوائية تغييرًا في سبتمبر/أيلول؛ إذ بلغ 2.99 مليونًا، و920 ألفًا، و910 آلاف، و60 ألف برميل يوميًا على التوالي، كما لم يتغير إنتاج السودان من النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بينما انخفض إنتاج نيجيريا والغابون بنحو 40 ألفًا و10 آلاف برميل يوميًا لكل منهما على التوالي، كما هبط إنتاج البحرين والمكسيك بمقدار 20 ألف برميل يوميًا، كما انخفض إنتاج ماليزيا والكونغو برازافيل بمقدار 10 آلاف برميل يوميًا.

إنتاج متجاوزي الحصص

سيُخفف انخفاض إنتاج أوبك+ الضغوط على مخالفي الحصص، مثل العراق وقازاخستان، الذين واجهوا دعوات متزايدة إلى الالتزام بحصصهم في عام 2024، ولا سيما أن تراجع أسعار النفط خلال الشهور الماضية أسهم في زيادة الضغوط على هذه الدول.

وبشأن الدول التي تجاوزت حصتها المُقررة خلال العام الجاري، خفّض العراق إنتاجه في سبتمبر/أيلول الماضي بمقدار 130 ألف برميل يوميًا إلى 4.2 مليون برميل يوميًا، في حين زادت قازاخستان إنتاجها بمقدار 70 ألف برميل يوميًا إلى 1.52 مليون برميل يوميًا، بعد اكتمال أعمال الصيانة في حقل تنغيز في أوائل الشهر.

وبلغت الكميات الزائدة عن الإنتاج منذ يناير/كانون الثاني 2024، نحو 699 ألف برميل يوميًا لقازاخستان، و1.44 مليون برميل يوميًا للعراق، وأكّد البلدان التزامهما بتعويض حجم الإنتاج الفائض كاملًا بحلول سبتمبر/أيلول 2025.

ويستهدف العراق خفض صادراته النفطية إلى 3.3 مليون برميل يوميًا بدءًا من 27 أغسطس/آب 2024، ومن المقرر أن تُخفض قازاخستان إنتاجها إلى 1.243 مليون برميل يوميًا في أكتوبر/تشرين الأول الجاري، وفق الخطة المعدلة التي قدّمتها إلى أوبك للتعويض عن الإنتاج فوق حصتها المقررة منذ يناير/كانون الثاني 2024.

تأثير إنتاج أوبك+ في أسعار الخام

أبقت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة التابعة لتحالف أوبك+، في اجتماعها الذي انعقد في 2 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، على سياسة خفض إنتاج النفط دون تغيير، بالإضافة إلى التخلص التدريجي من بعض التخفيضات بدءًا من ديسمبر/كانون الأول المقبل. وقالت اللجنة إنها ستستمر في مراقبة تطورات السوق من كثب، مع استعدادها لإجراء أيّ تغيير إذا استلزم الأمر. ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع الوزاري المقبل لتحالف أوبك+ في مطلع ديسمبر/كانون الأول 2024، في العاصمة النمساوية فيينا. وأسهمت الزيادة في إنتاج أوبك+، بالإضافة إلى ضعف الطلب في الصين، وارتفاع إنتاج منتجي النفط من خارج أوبك+، وارتفاع أسعار الفائدة بصفة مستمرة عالميًا، في انخفاض مطرد في أسعار النفط خلال منتصف العام الجاري؛ إذ انخفض سعر خام برنت إلى ما دون 70 دولارًا للبرميل في أوائل سبتمبر/أيلول الماضي؛ ما دفع تحالف أوبك+ إلى تأجيل خططه للبدء في التراجع التدريجي عن 2.2 مليون برميل يوميًا من التخفيضات الطوعية لمدة شهرين حتى ديسمبر/كانون الأول 2024.

وكان من المقرر تخفيف تخفيضات الإنتاج الطوعية تدريجيًا من قِبل 8 أعضاء، وهم: السعودية، والكويت، والجزائر، وعُمان، وقازاخستان، والعراق، وروسيا، والإمارات، اعتمادًا على ظروف السوق بدءًا من 180 ألف برميل يوميًا في أكتوبر/تشرين الأول الجاري، لكن جرى تمديدها لمدة شهرين.

ومؤخرًا، ومع تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، ثارت مخاوف بشأن أمن الإمدادات دفعت أسعار النفط إلى الارتفاع في الأسابيع الأخيرة.

وتتوقع شركة إس آند بي غلوبال كومودیتي إنسايتس أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 76 دولارًا للبرميل في الربع الرابع من عام 2024، و75 دولارًا للبرميل في عام 2025.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"سومو": خفض إنتاج العراق النفطي في سبتمبر للامتثال لحصة "أوبك+"

اقتصاد الشرق

قال العراق إن إنتاج البلاد من النفط خلال الشهر الماضي كان دون حصته في "أوبك+" في إطار سعيه للامتثال بشكل أفضل لجهود التحالف لتحقيق التوازن في أسواق الخام العالمية. خفضت الدولة الشرق أوسطية إنتاجها بمقدار 260 ألف برميل يومياً إلى 3.94 مليون برميل يومياً في سبتمبر، وفق ما أوضحه محمد النجار، رئيس قسم أبحاث السوق في شركة النفط الحكومية العراقية "سومو"، في مقابلة، أي أقل من الحصة بـ60 ألف برميل. وأضاف أن الإنتاج في المنطقة الكردية انخفض بمقدار 140 ألف برميل يومياً، في حين تم تقليص 120 ألف برميل في جنوب العراق.

الالتزام بتنفيذ التعهدات

حثت قيادة "أوبك+" دول أعضاء مثل العراق وكازاخستان وروسيا على التنفيذ الكامل لتخفيضات الإنتاج التي تعهدت بها في بداية العام، وإجراء تخفيضات إضافية للتعويض عن الإنتاج الزائد. وبينما ارتفعت أسعار النفط خلال الشهر الحالي بسبب المخاوف من تصاعد الصراع في الشرق الأوسط، لا تزال أسعار العقود الآجلة منخفضة 10% عن أعلى مستوياتها في يوليو، إذ يهدد تباطؤ نمو الطلب وتضخم الإمدادات الأميركية بالتسبب بتخمة في المعروض. واستقر سعر برنت قرب 79 دولاراً للبرميل يوم الجمعة، وهو مستوى منخفض للغاية بالنسبة للبعض في منظمة البلدان المصدرة للبترول بحيث لا يكفي لتغطية الإنفاق الحكومي.

النجار أوضح أن الإنتاج في الحقول التي تديرها الدولة في البصرة، بما في ذلك حقل "مجنون"، انخفض بمقدار 100 ألف برميل يومياً بدءاً من 27 أغسطس، بالإضافة إلى خفض قدره 20 ألف برميل يومياً في حقل "الناصرية". وفي الأسبوع الماضي، قال محمد صالح، القائم بأعمال وزير الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان -التي تتمتع بحكم شبه ذاتي- إن الإقليم خفض الإنتاج 50% إلى 140 ألف برميل يومياً في بداية سبتمبر.

تقديرات إنتاج العراق من النفط

وتجدر الإشارة إلى أن أرقام "سومو" لشهر سبتمبر أقل من التقديرات التي جمعتها بلومبرغ، والتي تشمل بيانات من "ريستاد إنرجي" و"كبلر"، وتقدر الإنتاج العراقي لهذا الشهر عند 4.25 مليون برميل يومياً.

يُنتظر أن تنشر أمانة منظمة "أوبك" الواقع مقرها في فيينا تقديراتها الخاصة الأسبوع المقبل، والتي تم تجميعها من سبعة مصادر خارجية، أو "ثانوية". وتشمل أيضاً الأرقام الصادرة عن وكالة "إس آند بي غلوبال" (S&P Global)، والتي قدرت إنتاج العراق بـ4.2 مليون برميل يومياً الشهر الماضي. ويستخدم "أوبك+" متوسط المصادر السبعة لقياس مدى الالتزام. تُعد تخفيضات الإنتاج المتأخرة من قبل العراق جزءاً من سلسلة يقوم بها تحالف "أوبك+" المكون من 23 دولة –بقيادة المملكة العربية السعودية وروسيا– منذ أواخر 2022 في محاولة لتفادي الفائض ودعم أسعار النفط. ويخطط التحالف الآن إلى استعادة ما يقرب من 2.2 مليون برميل يومياً من الإنتاج المتوقف تدريجياً، لكنه قرر تأجيل عودة ضخ الإمدادات لأن معنويات السوق لا تزال هشة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

عتزم "أوبك+" بدء أول زيادة شهرية في ديسمبر، ما يعني أن أمام التحالف عدة أسابيع أخرى لتقييم الخطط. قالت "آر بي سي كابيتال" (RBC Capital) إن السعودية بإمكانها تسريع زيادة إنتاجها المقررة إذا لم ينفذ الأعضاء التخفيضات التي تعهدوا بها بشكل كامل.

شكرًا.